المسئولية الجنائية الناشئة عن ترويج الشائعات

عبر مواقع التواصل الاجتماعي

د/ دينا عبد العزيز فهمي

كلية الحقوق جامعة طنطا

تحت عنوان

القانون والشائعات

المقرر انعقاده في الفترة

الفترة من ٢٢-٢٣ أبريل ٢٠١٩

مقدمـة

موضوع البحث:

شهدت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تطورات سريعة وتأثيرات مباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة[1]، حيث انتشرت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصالات وأشهرها الهاتف المحمول، والأيباد، ومع تنوع وسائل الاتصالات، وكذلك البرامج الإلكترونية المختلفة حيث تستطيع من خلالها ابتكار كل ما هو جديد، ومنها برامج تحرير الصور وأشهرها برنامج الفوتوشوب التي يستطيع الشخص من خلاله تركيب ودمج الصور مع أخرى ومن ثم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وأشهرها «توتير» و«فيسبوك»، بالإضافة إلى بعض البرامج الأخرى كبرامج المشاركة حيث يقوم مستخدمو هذه البرامج بنشر الصور والفيديوهات ليشاهدها الجميع في كل أنحاء العالم، وما يسبب ذلك ضرر كبير خاصة اذا كانت هذه المحتويات تضر بآخرين أو تسيء إليهم[٢].

فقد ازدادت الشائعات وبلغت في مجتمعنا كل مبلغ، خاصة مع انتشار وسائل التقنية الحديثة وكثرة مواقع التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، فزادت الشائعات وتعددت التعليقات وكثرت المجموعات وتكاثرت الأكاذيب والشائعات وترددت على المواقع والصفحات الإلكترونية.

بالرغم من الفاعلية التي تتميز بها مواقع التواصل الاجتماعي في ربط وتواصل الأفراد ونقل المعلومات بسرعة هائلة، إلا أنها تشكل بيئة ملائمة وأرضية خصبة لزرع الشائعات وانتشارها على نطاق واسع، ذلك يكون بسبب سهولة استخدام هذه المواقع وما تمنحه من خدمات سهلة وبسيطة مثل خاصية المشاركة ما يسمح بسرعة انتقال المعلومات الخاطئة من شخص إلى

---

(1) **Denis Baresch**: Sécurité et confiance dans la communication électronique - pour une approche européenne, Revue du Marché commun et de l'Union européenne, N° 420 du 10/07/1998, p.437.

[٢] د/ دينا عبد العزيز فهمي، الحماية الجنائية من إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص١٠

أخر، وبذلك أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي من أكثر الوسائل استخداماً في ترويج الشائعات[١].

حيث لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار الشائعات وسرعة تداولها بين أفراد المجتمع، وخاصة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تغير فحوى الشائعة وطريقة انتشارها في المجتمع، وذلك بسبب اختلاف طبيعة وخصائص البيئة الحاضنة لتلك الشائعات، فقد سمحت تلك المواقع لانتشار الشائعات[٢]، التي ربما تؤدي إلى تهديد الأمن العام وتثير البلبلة والفتن في المجتمع.

تعتبر ظاهرة ترويج الشائعات قديمة، إلا أنه باستخدام الوسائل الحديثة أصبح انتقال الأخبار الكاذبة والشائعات وترويجها أمراً سهلاً وسريعاً ووصولها إلى ألاف الأشخاص خلال فترة زمنية قصيرة، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع، ففي فرنسا صدر القانون رقم ١٢٠١-٢٠١٨ الصادر ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨ بشأن مكافحة التلاعب في المعلومات[٣]، وفي مصر صدر قانون رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات[٤]، والقانون رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام[٥] إلا أنهما لم يواجها جرائم ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لذا يلزم مواجهة هذه الجرائم في مصر أيضاً من خلال تعديل القانون ووضع آليات لمواجهتها.

أهمية البحث:

- تعتبر مواقع التواصل اليوم بمثابة وسائل إعلامية يستطيع الشخص استخدامها وكتابة منشوراته ونشر مقاطعه الصوتية أو المرئية وهو في أي مكان في العالم وقد نتج عن ذلك تجاوزات، ومن ثم يتعين التصدي لها.

---

[1] **Yuko Tanaka& Yasuaki Sakamoto:** Transmission of Rumor and Criticism in Twitter after the Great Japan Earthquake, Annual Meeting of the Cognitive Science Society, 22 Sep 2012, p. 2387.

[2] **Cass R. Sunstein**: She Said What?' 'He Did That?' Believing False Rumors, Harvard Public Law Working Paper No. 08-56, 16 Dec 2008, p.2 et s

[3] JO 23 décembre, texte n° 2, Loi n° 2018-1202 du 22 décembre 2018 relative à la lutte contre la manipulation de l'information.

[٤] الجريدة الرسمية ، العدد ٣٢ مكرر(ج) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

[٥] الجريدة الرسمية، العدد ٣٤ مكرر(هـ)، الصادر ١٦ ذي الحجة سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٧ أغسطس ٢٠١٨ ،السنة الحادية والستون، قانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

- التعريف بالشائعات وإيضاح آثارها وخطورة ترويجها.
- أصبحت القوانين المنظمة لجرائم ترويج الشائعات بصورتها التقليدية تحتاج إلى إعادة نظر، هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع ضوابط صارمة فيما يخص جرائم التي تقع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت وباء ووسيلة يستخدمها المجرمون لهدم المجتمع ونشر الشائعات.
- المواجهة الجنائية لجرائم ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج المُقارن بالمقارنة بين بعض التشريعات، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي من تحليل النصوص القانونية التي لها صلة بالبحث، والمشكلات التي نتجت عنه.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني: نطاق المسئولية الجنائية الناشئة عن ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول

ماهية الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تمهيد وتقسيم:

لقد باتت مواقع التواصل الاجتماعي إحدى الأدوات التي يتم استخدامها بشكل سلبي في نشر الشائعات، حيث إن معدلات انتشار الشائعات تتناسب طردياً مع التقدم في تكنولوجيا الاتصال وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، حيث يلجأ مستخدمو هذه الوسائل في التخفي أو من خلال هويات غير حقيقية في نشر بعض الأخبار الكاذبة التي تجد رواجاً لدى

كثيرين، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار هنا أن سيكولوجية الشائعات تشير إلى انتفاء الفوارق الثقافية بين المتلقين عند تداول الشائعة، والتعاطي معها في أحيان كثيرة[1].

الخطير في الأمر أن الشائعات تنتشر هذه الأيام بسهولة، ليس لتنامي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي فقط، وإنما لأن الأحداث والتطورات المتصاعدة التي تشهدها المنطقة من حولنا تجعل من الشائعات بيئة خصبة للنمو والتكاثر، خاصة إذا كانت هذه النوعية من الشائعات تستهدف رجال السياسة والإعلام، والشائعات حول الأمراض والأوبئة، وغيرها من الأمور الحياتية لأفراد المجتمع.

ويمكن تصنيف الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من حيث أهداف نشرها إلى قسمين: أولهما نشر شائعات مع سبق الإصرار والترصّد. وهي المعلومات التي ينشرها أصحابها، وهم على يقين ودراية تامة بكون هذه الأخبار عارية عن الصحة، وعادة ما يكون لدى هؤلاء هدف أو غرض محدّد من نشر هذه الأخبار بحسب نوع الخبر وطبيعته، فقد يكون الغرض تجارياً[2]، يسعى إلى زيادة الإقبال على منتج معين عن طريق استخدام الشائعة كآليّة تسويقية مبتكرة، أو لغرض التشويش أو الإساءة إلى شركة أو شخص منافس عن طريق تحريف الحقائق، وفي بعض الحالات يتمّ بناء مواقع كاملة، هدفها الأول تسويقي، تُنسب لمجموعة هواة في ما هي في الأصل من طرف الشركات المعنية بهذه المنتجات نفسها. وهناك شائعات يتم نشرها عن قلة معرفة وضعف خبرة، وهذا النوع من الشائعات ينتشر بشكل عفوي غير مقصود، سواء بسبب التسرّع في نشر الأخبار من دون التحقق من مصادرها الأصليّة، أو عن طريق تحريف الكلام الصادر عن المصدر الأصلي نتيجة التجزئة أو الاقتباس المخلّ بالمعنى.

---

[1] **Cass R. Sunstein**: She Said What?' 'He Did That?' Believing False Rumors, Harvard Public Law Working Paper No. 08-56, 16 Dec 2008, p.p 10-20.s**; Yuko Tanaka& Yasuaki Sakamoto:** Toward a Social-Technological System that Inactivates False Rumors Through the Critical Thinking of Crowds, Proceedings of the 46th Hawaii International Conference on System Sciences (HICSS-46), 649-658, 3 Apr 2013, p.1 ets.

[2] **Caroline Fohlin& Thomas Gehrig and other**: Rumors and Runs in Opaque Markets: Evidence from the Panic of 1907, 8 Aug 2016, p.3 ets.

المطلب الأول

مفهوم الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

لقد أصبح واضحاً انتشار الشائعات بصورة كبيرة في المجتمعات هو إحدى سمات عصر الثورة التكنولوجية وتقنية المعلومات، لأن كل شيء في هذا العالم الافتراضي يتم التعامل معه على أساس أنه معلومة بغض النظر عن صحته أو خطئه، وإذا ما كانت مفيدة أو غير ذلك[١]، كما أن المعلومة لم يعد إنتاجها حكراً على جهة معينة أو شخص محدد يمتهن إنتاج المعلومات، كالصحفيين أو المؤسسات الإعلامية وفقاً لمعايير محددة، فقد أصبح بإمكان أي شخص يمتلك الوسيلة المناسبة وبعض المهارات التقنية أن يكون بنفسه منتجاً وناشراً للمعلومة، وفي ظل هذه الوفرة المعلوماتية ولمحدودية مصادرها، فإن مشكلة شديدة التعقيد ظهرت حين أصبح من الصعب على من يتلقى هذا الكم من المعلومات أن يميز الصحيح من الخاطئ والجيد من الرديء، والحقيقة من الشائعة.

والجانب الأخطر مما سبق أن هناك شواهد عديدة تشير إلى تحول الإعلام في بعض الأحيان إلى مربع "الشائعة" بمعنى أن الإعلام يتخلى عن دوره الحقيقي ليتداول وقائع وأحداثاً أقرب إلى الشائعات منها إلى الأخبار[٢]، لدرجة انهارت معها الحدود الفاصلة بين فنون حديثة مثل الإعلام من ناحية، والشائعات من ناحية ثانية بحيث زالت المسافات وأصبح الإعلان في بعض الأحوال نوعاً من الشائعات المقننة، وكذلك تحوّلت فنون الدعاية إلى ممارسات لنشر الشائعات التي يمكن أن تندرج ضمن مفهوم الشائعة.

فالشائعة هي مجرد رسالة سريعة الانتقال، الهدف منها إحداث بلبلة أو فوضى لتحقيق أهداف في غالبها تكون هدامة؛ لأنها تلعب على وتر تطلع الجمهور لمعرفة الأخبار في محاولة لإحداث التأثير المستهدف لمروجيها خاصة في أوقات الأزمات، الأمر الذي يعني أن الشائعة تكون أكثر انتشاراً كلما كان الموضوع مهماً وكبيراً، ويشغل حيزاً من اهتمامات الجمهور الذي يتطلع إلى معرفة أي أخبار حول هذا الموضوع، والعكس تماماً يحدث إذا ما فقد الموضوع

---

[1] Chaita**nya Kaligotla**: The Diffusion of False Ideas Through Social Media, INSEAD Working Paper No. 2015/53/OBH 27 Dec 2018, P.1 ets.

[2] **Diane de Bellescize**: Fake news : une loi polémique, qui pose plus de questions qu'elle n'en résout , Constitutions , N° 04 du 25/03/2019, p.559.

أهميته أو كانت المعلومات حوله واضحة وغير محددة، فإن الشائعة لن تجد من يبدي بها اهتماماً.

أولاً: تعريف الشائعات:

الشائعات هي الأخبار الكاذبة التي يتناقلها الناس دون إمكانية التحقق من صحتها، ويقوم مصدر الشائعة ببنائها وتشكيلها ونشرها، كما يوجد متلقي للشائعة، وناشرها، ويُشترط لانتشار الشائعات رغبة المتلقي في المعرفة ووجود دافع وفائدة لصاحب الشائعة لنشرها.

وعرفت الشائعة بأنها كلام مختلق أو يحمل نسبة من الصحة ويتميز بالأهمية والغموض وينتقل بين الأفراد شفاهة أو كتابة أو عن طريق أحدى وسائل الإعلام أو الاتصال سواء بهدف أو بغير هدف مضرة للطرف الآخر المستهدف لهدف معين سواء على المستوى الشخصي أو المجتمع، مع توافر الأسباب لترديدها وتصديقها من قبل الجمهور[١].

وتعرف الشائعة بأنها خبر أو مجموعة من الأخبار الزائفة التي تنتشر في المجتمع بشكل سريع وتداولها بين العامة ظناً منهم في صحتها، وغالباً ما تكون هذه الأخبار شيقة ومثيرة، وتفتقر هذه الإشاعة عادة إلى المصدر الموثوق الذي يحمل أدلة على صحتها، وتهدف هذه الأخبار إلى التأثير على الروح المعنوية والبلبلة وزرع بذور الشك، وقد تكون هذه الشائعة ذات طابع عسكري أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

وأطلق عليها الأخبار المزيفة باللغة الفرنسية "infox" ، وهو مصطلح تم صياغته من عبارة "المعلومات" و(intoxication) "التسمم" أو (information fallacieuse) "المعلومات المضللة" أو "الأخبار الخاطئة" ، الأخبار الزائفة هي الأكثر استخداماً[٢].

وعرفت الشائعة الإلكترونية بأنها الخبر أو الموضوع أو القضية الذي يتم تداوله من خلال الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي أو الهاتف المحمول، وتنتقي تلك الشائعة مادتها من مصادر متنوعة تختلف عن الشائعة التقليدية من حيث المحتوى والبناء، حيث يعبر عنها بالنص المكتوب والمنطوق والصورة والصوت والرسوم المتحركة والفيديو[٣].

---

[١] أ/ متعب بن شديد الهماش، تأثير الشائعات على الأمن الوطني، الدورة التدريبية بعنوان أساليب مواجهة الشائعات، كلية التدريب ، الرياض، الفترة من ١٤٣٤/٦/١٤١٠ هـ- الموافق ٢٠١٢/٢٤/٢٠، ص٤.

[2] Diane de Bellescize: op cit, p.560.

[٣] هباس بن رجاء الحربي، الشائعات ودور وسائل الإعلام في عصر المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٢، ص ١١٤.

وتعرف الشائعة أيضاً بأنها ترويج لخبر لا أساس له من الواقع، وتعمد المبالغة أو التهويل والتشويه في سرد خبر أو التغليف عليه بأسلوب مغاير بقصد التأثير النفسي على الرأي العام المحلي أو العالمي لأهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو عسكرية، وتعد الشائعات أحد أساليب الحرب النفسية، فهي وسيلة من أقوى وسائلها، مثلها في ذلك مثل الدعاية أو افتعال الفتن والأزمات وغير ذلك من الأساليب الكثيرة.

كل قول يتم الترويج له وذلك بهدف إقناع الأفراد بذلك القول لتحقيق أهداف معينة، وتساهم الظروف في انتشار الشائعات من خلال مواقع و أساليب مخطط لها، ويمكننا تعريف الشائعات بأنها معلومات وأخبار كاذبة قابلة للانتشار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لها تأثيرات صادمة

ثانياً: التمييز بين الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي والشائعات التقليدية:

الشائعة الإلكترونية تتمثل في الخبر أو الموضوع أو القضية الذي يتم تداولها من خلال الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي والهاتف المحمول، وتنتقي مادتها وأدواتها من مصادر متنوعة وتختلف عن الشائعة التقليدية من حيث المحتوى والبناء حيث يعبَّر عنها بالنص المكتوب والمنطوق والصورة المرفقة والصوت والرسوم المتحركة والفيديو.

خصائص الشائعات التقليدية:

وتتميز الشائعات بعدة خصائص منها:

١- تنتشر الشائعة في مجتمع معين بسبب ارتباطه بمحتواها وتأثيرها على توجيه أفراده.
انتقال الشائعة من شخص إلى آخر شفهياً مما يؤدي إلى تضخيمها.

٢- تزيد فعالية الشائعات في الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية.

٣- تتلاءم الشائعة مع اهتمام الجمهور، وتتناغم مع التقاليد.

خصائص الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي :

تأخذ الشائعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي شكلاً يختلف عن الشائعة التقليدية، هذا الشكل تكوَّن نتيجة لما لمواقع التواصل الاجتماعي من سمات وخصائص ومن أبرز سمات الشائعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

السرعة: فهي تستغرق وقتاً قصيراً لتنتقل من مصدرها إلى الموقع أو العنوان الإلكتروني المعني، وكذلك يمكن مشاهدتها من قبل أشخاص كُثر بمجرد المرور على الحائط الخاص بمصدرها في الفيس بوك أو إعادة تغريدها في التويتر.

الانتشار: تعد هذه الخاصية من الخصائص المهمة في انتشار الشائعة، وحيث إن الشائعة تعتمد بصورة كبيرة على الانتشار فإن الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والهاتف المحمول توفر هذه الخاصية، حيث تعبر الحدود الوطنية ولا تتوقف عند الفضاء الوطني بل يصبح جمهورها العالم مما يزيد في خطورتها وتأثيراتها السلبية.

المجانية: لا تحتاج الشائعات إلى أي نفقات لتوزيعها فهي ذات تكلفة منخفضة جداً.

التأثير: تؤدي الخصائص السابقة إلى تثير أقوى للشائعة على الجمهور المستهدف فت أثيرها يزيد بنوعيتها وبخصائصها وب أهميتها وبطريقة وصولها، وتزامنها مع الأحداث وبدعمها بالمؤثرات الصوتية والسمعية ....إلخ.

التفاعلية: تتميز الشائعة الإلكترونية بأنها تملك خاصية التفاعل عن بعد حيث يمكن تناقلها بالصوت والدردشة التي يقوم بها الأفراد (Chatting) والتغريدات أو الصور ومقاطع الفيديو والتعليقات.

العالمية: حيث يمكن نشر الشائعة على مستوى العالم، وعلى الرغم من أنها قد تكون موجهة لشريحة معينة أو جمهور معين أو دولة معينة إلا أن جمهورها يتناقلها غير محدد ببقعة جغرافية ولا نظام سياسي معين[١].

القابلة للتعديل والتغيير: نظرا لما تتميز به الشائعة الإلكترونية من أشكال تختلف عن الشائعة التقليدية التي تنتشر عبر الكلمة المنطوقة فقط، فإنه يمكن من خلال الشائعة الإلكترونية نشر الأخبار وتعديلها وتغييرها وفقاً للأحداث أو للأهداف سواء بإعادة إنتاج مقطع الفيديو أو وضع صورة والتعليق عليها، وما إلى ذلك مما يمكن عمله من خلال برامج الإخراج والتحرير.

الانتشار السريع: حيث تنتقل عن طريق تداول المغردين أو على حوائط الشبكات أو رسائل الواتساب بشكل سريع .

[١] د/ ذياب موسى البداينة، استخدام التقنيات الحديثة في الشائعات، ندوة أساليب مواجهة الشائعات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١، ص٦٧ :٦٩.

كثرة المتلقين: لأن الأشخاص المستقبلين للشائعة يقومون بإعادة إرسالها من خلال ضغطة زر واحدة لمئات الأشخاص وذلك من باب زيادة التفاعل والمشاركة للموضوع دون الفهم الحقيقي لدلالات ذلك الموضوع.

زيادة للهاتف المحمول: جعل الأفراد تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بكافة أشكالها.

وعلى الرغم من أن الشائعة لا تعتبر من الظواهر الحديثة في عالمنا المعاصر، كونها ظلت ملازمة لتطور المجتمعات والدول على مر العصور، فإنها في وقتنا الراهن باتت من أخطر الأسلحة التي تهدد المجتمعات في قيمها ورموزها، لدرجة أن خطرها قد يفوق أحياناً أدوات القوة التي تستخدم في الصراعات السياسية بين الدول؛ بل إن بعض الدول تستخدمها كسلاح فتاك له مفعول كبير في الحروب المعنوية أو النفسية التي تسبق تحرك الآلة العسكرية؛ ولا يتوقف خطرها عند هذا الحدّ فحسب، بل إن لها تداعيات اقتصادية ومجتمعية هائلة خاصة في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

وتنتشر الشائعات وينشط مروجوها خلال أوقات توقع الخطر، وهي أوقات الحروب والكوارث والفوضى؛ لأن الناس يتوقعون حدوث الشر خلال هذه الأوقات، وهذا هو سبب انتشار الشائعة حيث إن الأفراد يسمعون أي معلومة يتناقلونها فيما بينهم من دون التحقق من صحتها خوفاً منهم على أبنائهم وممتلكاتهم.

ومن الناحية النظرية كان من المتوقع أن تتراجع الشائعات مع هذا الانتشار الرهيب لوسائل الاتصال، حيث لم يبق هناك شيء مخفيّ، ولكن الواقع أن الشائعات تتزايد باستمرار، إن اللافت للنظر أن الشائعة استفادت من وسائل الاتصال مثلما حدث في تداول الشائعات داخل أسواق المال وفي التنافس بين الشركات الكبرى في مجال المال والأعمال وأسواق البورصة.

المطلب الثاني

الآثار المترتبة على ترويج الشائعات عبر التواصل الاجتماعي

يعد من أهم أسباب ظهور الشائعات، الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لسهولة استخدامها وسرعة تأثيرها علي المجتمع وامن المجتمع، ومن المهم تحديد كيفية العثور على ناشر الجريمة وتحديد مصدر الشائعة، أن الشائعة يمكن أن تنتقل إلى خارج البلاد وتعود مره أخرى للداخل وهذا يجعل من الصعب الوصول إلى ناشر الشائعة، مستدركاً وجود برامج معينه يمكنها أن تحدد أول موقع لنشر الصورة معتبراً أن ذلك يمكن أن يسهل كثيراً في حصر الشائعات اذا اشتبهنا في بعض الأشخاص يمكن تحديدها.

ظهرت الشائعات قديماً ولكن سرعة التواصل أصبحت ضخمة وتطورت وانتشرت مع تطور مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أصبحت الجرائم منظمة مع وجود جهات منظمة لأغراض وأهداف الجرائم ومنها الجرائم الاقتصادية المقصود بها هدف اقتصادي، كارتفاع العملات والأسعار والزيادات الغير مبرره[١]، فهي تهدد المجتمع كما أنها تخلق هلع في العمل السياسي وكذلك للجوانب الاجتماعية.

الشائعة لن تحلها سلطة أو أمن ولكن ترجع للحالة النفسية التي جعلت هناك دافع قوي للمواطن لتلقي الإشاعات وقد تكون الدوافع الرغبة في الإثارة أو نسبة للعطالة وعدم التوظيف والمعاناة من الفراغ وهذا قد يكون تربة خصبة لنشر الشائعة وتلقيها، أصبحت الشائعة وسيلة نفسية لتصفية الحسابات، كنوع من أنواع التشفي أو التخلص من المنافسة في سوق الأوراق المالية.

ينجم على ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي آثار متعددة مختلفة متفاوتة حسب صلة المتلقي بالمنشور، كما أن تأثيره حسب الاستعدادات النفسية للمتلقي[٢]، بالإضافة إلى

---

[1] **Hui-Ling Yang& Wei-Pang Wu:** The Effects of Consumers' Belief regarding Internet Rumors on Purchasese Intention from Different Spreading Channels ,International Journal of Information Systems, Management Research & Development (IJISMRD), Vol. 6, Issue 1, 1-8, Jun 2016, p.1 et s

[2]**Yuko Tanaka& Yasuaki Sakamoto**: Toward a Social-Technological System that Inactivates False Rumors Through the Critical Thinking of Crowds, Proceedings of

الفساد ما يهيئ أرضية خصبة لترويج الشائعات وانتقالها على نحو واسع بين فئات المجتمع المختلفة الذين يتقبلوها بتغليب العاطفة على إرادة العقل.

أولاً: الآثار الأمنية:

يمكن تصنيف الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي من حيث أهداف نشرها إلى قسمين: الأول: شائعات موجهة لهدف محدد، ينشرها أصحابها وهم على يقين ودراية تامة بكون هذه الأخبار عارية عن الصحة، وعادة ما يكون لديهم هدف أو غرض محدّد من نشر هذه الأخبار الكاذبة حسب نوع الخبر والمجال، وهذا النوع من الشائعات ليس بالضرورة أن يكون تأثيره سلبياً، فقد يأتي إما لغرض تسويقي أو إعلاني، أي إن الشائعة هنا تقوم بوظيفة ما، ويسعى مروجوها إلى تحقيق أهداف معينة من طرف جهات محددة.

أما النوع الثاني: من الشائعات فهو الذي يفرز تداعيات على الأمن الوطني للدول والمجتمعات[1]، وفي الغالب فإن هذه النوعية من الشائعات تتنوع مصادرها وأهدافها، فقد تكون نتاج أشخاص أو جهات خارجية أو شركات كبرى، وفي الغالب فإن دوافع وأهداف هذه النوعية من الشائعات تتمثل في الآتي:

– زعزعة الاستقرار الداخلي للدول والمجتمعات، خاصة إذا استهدفت هذه الشائعات رموز أو قيادات الدولة، أو تطرقت إلى قضايا ترتبط بالأمن المجتمعي للمواطنين في الدولة، هنا يظل تأثير الشائعة قائماً ومستمراً لفترة ما، خصوصاً في زمن الاتصال السريع والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمعلومة الآنية التي تنتشر انتشار النار في الهشيم.

– إثارة الفتن والخصومات وتعميق الخلافات القائمة بين فئات المجتمع، والتي تعمل الشائعات على إيجادها محاولة استغلال الظروف والمواسم والمناسبات بغرض النيل من سمعة الشخص المقصود أو المساس بمركزه الاجتماعي أو التعرض لمكانته.

إثارة الهلع والفزع في نفوس أفراد المجتمع، خاصة أن هناك نوعية من الشائعات ترتبط بقضايا تمس الحياة اليومية للمواطنين، تنتشر كالنار في الهشيم في وقت قياسي بين أوساط

---

the 46th Hawaii International Conference on System Sciences (HICSS-46), 649-658, 3 Apr 2013, p.2 et s.

[1] **Pierre Januel:** Fausses informations : les propositions de loi n'évoluent pas ,Dalloz actualité 12 octobre 2018.

المجتمع المختلفة، وتجد من يصدقها ويضيف إليها، ما يجعلها أقرب إلى الخبر أو الواقعة خاصة في الحركات الشعبية، والاحتجاجات بالاستثمار فيها بنقل الشائعات والمعلومات المغلوطة في مواقع التواصل الاجتماعي كسقوط ضحايا مثلا ما يعمق حالة الاحتقان والكراهية ما يدخل في فوضه يصعب الخروج منها.

أن استخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة في تتبع الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومواجهاتها بشكل سريع سيخمد كثيرًا من نشاطها، كما أنه سيوجه ضربة قوية للتنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها التي تستخدم اللجان الإلكترونية في نشر الشائعات والأكاذيب ضد الدولة.

ولابد من تشريع يعاقب بالسجن المشدد كل من يثبت تورطه في العمل ضمن لجان إلكترونية تستهدف نشر الفوضى وبث الشائعات والأكاذيب والتحريض على العنف، وذلك لمواجهة نشاط تلك اللجان الإلكترونية.

ثانياً: الآثار السياسية:

التأثير في تماسك النظام السياسي للدولة، خاصة عندما تتعلق الشائعة برموز الدولة وقياداتها السياسية، فإن تأثيرها يكون أقوى، ولا سيما إذا كانت هذه الرموز من ذوي المكانة لدى أفراد المجتمع، وهنا يتعدى تأثير الشائعة النفسي والسيكولوجي إلى محاولة زعزعة الاستقرار في الدولة، وقد حدث في فرنسا في عام ٢٠١٧ أثناء الانتخابات الرئاسية، وكذلك في الولايات المتحدة في أكتوبر ٢٠١٦ عندما أثيرت الشكوك بناء على الشائعات اللجنة الوطنية لمراقبة الحملات الانتخابية لرئاسة الجمهورية حول تدخل ودعم روسيا لصالح المرشح ترامب[1].

محاولات تشويه صورة الدولة أمام الدول الأخرى، وذلك من خلال بث شائعات مغرضة عن أوضاع العمال الأجانب في الدولة، أو نشر معلومات مضللة عن أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في الدولة وإيصالها إلى المنظمات الدولية التي تستخدم هذه الشائعات في التقارير التي تستخدمها الدولة، باتت الشائعات أيضاً تستخدم كأداة للضغط السياسي من خلال تشويه صورة الدولة في الخارج.

[1] **Romain Rambaud**: Lutter contre la manipulation de l'information ,AJDA , N° 08 du 04/03/2019,p. 453.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية:

تهديد الأمن الاقتصادي للدول والشركات الكبرى، من تركيز مروجي الشائعات على المنشآت الاقتصادية وأسواق البورصة[1]، وغيرها من السلع التي تلعب دوراً استراتيجياً في حياة الأفراد، بقصد خلق كل ما من شأنه إعاقة سير الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

الآثار الاقتصادية للشائعات التي تُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتمثل في التأثير سلبًا على عملية الإنتاج، وتؤثر على تصدير منتجات الدولة، وتؤثر على علاقة الدولة بالدول الأخرى، مما يؤدي إلى تخلف الدولة وعدم وجود كيان اقتصادي لها بين الدول الأخرى.

يتضح لنا مدى تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات كارثي على الروح المعنوية للمواطنين الذين يشعرون بالإحباط نتيجة لفقد الثقة في القيادات المسئولة عن مؤسسات الدولة.

لذلك نرى ضرورة العمل على مواجهة الشائعات من خلال نشر ثقافة الدقة في الحصول على المعلومة الصحيحة من مصادرها لدى عموم المواطنين، ولاسيما الشباب، ويتعين على مؤسسات الدولة بتوفير المعلومات الدقيقة والسريعة لاحتواء فوضى انتشار الشائعات.

ومواجهة الشائعات بالمعلومات الصحيحة والدقيقة والسريعة يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع مستوى الثقة بين المواطنين والقيادات المسئولة عن المؤسسات.

رابعاً: الشائعات إحدى أدوات حروب الجيل الرابع:

تعتبر الشائعات من إحدى أدوات الحروب المؤثرة منذ القدم، إلا أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر تلك الشائعات انتقل به إلى مستوى متقدم من حروب الجيل الرابع.

تعتمد غالبية الشائعات على حروب الدعاية والحروب السرية عبر أفراد وجماعات مدربة لإحداث اضطرابات، وعمليات إرهابية وتفجيرات وأنشطة التسلل والغزو الثقافي ونشر الشائعات وغير ذلك من أنشطة قائمة على تدمير الروح المعنوية والتأثير نفسياً في الخصم، ثم تطورت هذه الممارسات وأصبحت تشكل نظريات لجيل جديد من الحروب التي تدور بين الدول، أو بين الدول وجماعات والعكس، وتعتمد على كسر إرادة الطرف الآخر وتحطيم معنوياته وإفشال

[1] **ichel Bruguière**: Recueil Dalloz, N° 18 du 02/05/1996, p.149

مؤسسات الدول وإحداث قدر هائل من الفوضى والارتباك والذعر الداخلي بحيث يسمح ذلك بتدخلات خارجية لتحقيق وتنفيذ مخططات معينة، أو استمرار هذه الفوضى الداخلية لشغل الدول عن الخارج ودفعها إلى الانكفاء على الذات والانشغال داخلياً بما يخدم أهداف قوى إقليمية أو دولية.

ويستند الجيل الرابع من الحروب على تشتيت الانتباه والاتصالات التي تعمل على إزالة جبهة القتال تماماً، والاكتفاء بالهجوم الثقافي اعتماداً على مقاتلين جدد على هذه الجبهة المستحدثة عبر وسائل الإعلام مع شن أعمال عنف مبرمجة بدقة لشل الإرادة والإرباك ثم انهيار العدو السياسي، بدلاً من السعي إلى عمليات قتالية حاسمة.

ويتضح أن حروب الجيل الرابع تنطوي على متغير حيوي، هو أن التهديد ينبع من الداخل بحيث يتم توظيف عناصر وعوامل داخلية معينة لتوظيفها وتحريكها عن طريق الشائعات وغيرها من أدوات من أجل تحقيق أهداف هذه الحروب والقائمين عليها.

كما يتضح كذلك خطورة التنظيمات والجماعات التي تتجاوز الحدود الوطنية والانتماءات الجغرافية، حيث تصبح هذه الجماعات أداة يمكن توظيفها بسهولة في إقامة الحروب ضد الدول.

فقد لجأ الإرهابيون لاستخدام حروب الجيل الرابع التي تعد الشائعات أهم وسائلها، فلابد من تغليظ عقوبة نشر فيديوهات كاذبو على مواقع التواصل الاجتماعي تسيء بالدولة أو المواطنين لتصل لعقوبة السجن عشر سنوات وغرامة لا تقل ٢ مليون جنيه.

لذا يتعين مواجهة ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووأدها في المهد، وهذا دور المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، حيث إنه يتعامل مع الشائعات التي يتم بثها بشكل يومي عبر الفيس بوك، ويمنع انتشارها، وضرورة التعديل التشريعي بتغليظ العقوبة، وإنشاء وحدة لرصد مواقع التواصل الاجتماعي مع تشديد المواجهة الأمنية لمروجيها من خلال رصد صفحات الشائعات والتعامل مع أصحابها، والقبض عليهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم.

خامساً: تأثير الشائعات على الأمن الوطني في مصر:

١-إثارة الهلع والفزع في نفوس أفراد المجتمع، خاصة أن هناك نوعية من الشائعات ترتبط بقضايا تمس الحياة اليومية للمواطنين، تنتشر كالنار في الهشيم في وقت قياسي بين أوساط المجتمع المختلفة، وتجد من يصدقها ويضيف إليها، ما يجعلها أقرب إلى الخبر أو الواقعة.

٢-التأثير في تماسك النظام السياسي، خاصة حينما تتعلق الشائعة برموز الدولة، وقياداتها السياسية، فإن تأثيرها يكون أقوى، هنا يتعدى هدف الشائعة التأثير النفسي والسيكولوجي إلى محاولة زعزعة الاستقرار الذي تشهده الدولة على المستويات كافة، وربما هذا الأمر يفسر الاستياء الشعبي غير المسبوق إزاء الشائعات التي تستهدف رموز الدولة وقياداتها الرشيدة.

٣- محاولة زعزعة الأمن الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال بث معلومات مضللة عن أسواق المال والبورصة، فهذه الشائعات تسبب خسارة كبيرة قد تصل إلى ملايين ، كما أنها تضر بسمعة بعض الشركات وقد تؤدي إلى انهيارها. وهذا يؤكد أن الشائعات تستخدم كإحدى الأدوات في الحروب الاقتصادية، ليس بين الشركات فقط، وإنما بين الدول أيضاً، للإضرار اقتصادياً بالمنافسين ضمن الصراع على نصيب من التجارة الدولية في سلعة ما، أو الفوز بصفقة ما.

تشويه صورة الدولة أمام العالم الخارجي، وذلك من خلال بث شائعات مغرضة عن أوضاع العمال الأجانب في الدولة، أو نشر معلومات مضللة عن أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في الدولة، وإيصالها إلى المنظمات الدولية التي تستخدم هذه الشائعات في التقارير التي تصدرها وتقيم فيها تطور حقوق الإنسان أو الحريات في الدولة، ما يؤكد أن الشائعات باتت أيضاً تستخدم كأداة للضغط السياسي من خلال تشويه صورة الدولة في الخارج.

المبحث الثاني

نطاق المسئولية الجنائية الناشئة عن ترويج الشائعات

عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تمهيد وتقسيم:

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي من أهم المصادر الرئيسية في تداول المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمي تلك الوسائل، وقد تجاوز الأمر إلى نشر الشائعات وتداولها سواء عن عمد أو بحسن نية والتي تنتشر كالنار في الهشيم في دقائق معدودة.

فمن أهم مخاطر ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع هي نشر الأخبار والمعلومات غير المطابقة للواقع بصورة خاطئة وغير صحيحة، وإثارة الفتن، والتشهير والإساءة لأشخاص بعينهم، ومن ثم زعزعة الاستقرار للأفراد في المجتمع وإثارة الفتن وهو ما نراه في واقعنا من تصديق المستخدمين لأى خبر يُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد نصت المادة (٨٦) من الدستور المصري سنة ٢٠١٤ على أن "الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية يكفلها القانون، والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف وواجب مقدس".

فعندما يتم نشر خبر كاذب أو بيانات أو أوراق منسوبة كذباً للغير، أو إذا أدى إلى تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

المطلب الأول

جريمة ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تعتبر جرائم ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي الشائعات من الجرائم ذات التأثير النفسي؛ لأنها تتم لمجرد طرق المضمون النفسي الذي تحمله لنفسية الآخرين حيث أن السلوك

المادي فيها هو مجرد التعبير الواعي. وقد وضع القانون ضوابط وحدود للتعبير لمنع سوء استخدامه فبين وسائل الإعراب عن المعاني والمشاعر والتي من شأنها إذا توافرت إحداها أن تحقق جريمة التعبير العلني، من وسائل التعبير والتمثيل هذه على سبيل المثال وليس الحصر بالقول والصياح والفعل والإيحاء والكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز، وتشمل أي طريقة أخرى من طرق التمثيل.

وفي ألمانيا صدر قانون لمكافحة الأخبار المزيفة في ١ سبتمبر ٢٠١٧، والذي دخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٨، مثيرًا للجدل، وقد اعتبره الخبراء أنه غير دستوري، ويتطلب النص من مواقع التواصل الاجتماعي، مثل Facebook أو Google، ويجب إزالة المنشورات غير القانونية في غضون ٢٤ ساعة وفرض غرامة تصل إلى ٥٠ مليون يورو[١].

وفي إيطاليا في يناير عام ٢٠١٨ ، تم إطلاق موقع على شبكة الإنترنت لتلقي البلاغات عن الأخبار المزيفة المنشورة على الإنترنت إذا كانت المعلومات خاطئة، فإنها تنشر إخلاء المسئولية المنشور على موقعها على شبكة الإنترنت وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.

وأنشأ **البرلمان البريطاني** لجنة للتحقيق في عام ٢٠١٧ لمكافحة نشر الأخبار والمعلومات الكاذبة، في عام ٢٠١٨ ، يهدف إنشاء "وحدة اتصالات الأمن القومي" ، المؤلفة من سبعة مسئولين دائمين لمكافحة المعلومات الخاطئة، وقد اقترحت لجنة برلمانية بريطانية مؤخرًا مكافحة الأخبار المزيفة من خلال فرض رسوم على شركات الإنترنت، مثل Facebook أو Google أو Twitter ، ومنحها وضعًا جديدًا للشركات لتعزيز مسئوليتها[٢].

الركن المادي:

يقصد بطرق التعبير في السلوك المادي في جرائم الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالطرق التي ينفذ بها السلوك الإجرامي للجريمة، المتمثل في النشر بالكتابة أو الفيديو أو الصوت أو الرسم.

---

[1] **Diane de Bellescize**: Fake news : une loi polémique, qui pose plus de questions qu'elle n'en résout , Constitutions , N° 04 du 25/03/2019, p.559et s.
[2] **Diane de Bellescize**: Ibid.

وتم تجريم الشائعة لأسباب معينة يرجع فيها المشرع إلى عنصرين أساسيين: التأثير السلبي للشائعة على الرأي العام و تجاوزها لحدود ممارسة الحق المقرر بمقتضى القانون.

حيث نصت المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات المصري على أن "يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها و لا تتجاوز مائتي جنيه كل من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى كل من حاز بالذات أو الواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة المذكورة إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقته لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر".

ويعد الفاعل مرتكباً لجريمة ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي إذا توافرت العناصر المؤسسة لمسئوليته الجنائية عن الجريمة، والفاعل المقصود هو:

– كل من أذاع شائعات كاذبة أو مغرضة أو ما في حكمها، وذلك طبقا لما ذكر في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ مكرر.

– كل من كان حائزا للمحررات أو المطبوعات التي تتضمن تلك الشائعات الكاذبة أو المغرضة أو نحوها، وذلك طبقا لما ذكر في الفقرة الثانية من المادة.

– كل حائز لأية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية المخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر طبقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة .

فجريمة نشر الأخبار الكاذبة تتحقق، بمجرد نشر الخبر الكاذب بغض النظر من النتائج المترتبة عليه، حيث إنه يكفى ترويج الشائعة أو الخبر الكاذب حتى ولو لم يحدث تكدير للسلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو الإضرار بالمصلحة.

أما يعاقب بذات العقوبة بصريح الفقرة الثالثة من المادة المذكورة الحائز بالواسطة وهو من يحوز محررات أو مطبوعات تتضمن شائعات كاذبة أو مغرضة، أو نحوها لحساب شخص آخر. وقد أضافت المادة ١٠٢ معدلة ظرفا مشددا هو ارتكاب جريمة الشائعة في زمن الحرب ما

ترتب عليه تغيير طبيعة الجريمة من جنحة إلى جناية معاقبة بالسجن والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه و لا تزيد على ٥٠٠ جنيه. ويستثنى من هذا الظرف المشدد من حاز المحررات أو المطبوعات التي تتضمن تلك الشائعات الكاذبة أو المغرضة أو نحوها، أو حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية المخصصة ، فإنه يحتفظ له في زمن الحرب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢.

ونشر الشائعات بصورتها التقليدية جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات المصري يتخذ ثلاث صور:

١- إذاعة أخبار أو بيانات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة، ما من شأنه تكدير الرأي العام، أو إلقاء الرعب بين الناس، أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

٢- حيازة أو إحراز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أياً كان نوعها، تتضمن أخباراً أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة، متى كانت هذه المحررات أو المطبوعات أو التسجيلات معدة للتوزيع، أو لاطلاع الغير عليها، ويستوى في هذه الحيازة أن تكون بالذات أو بالوساطة.

٤- حيازة أو إحراز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية، استعملت أو أعدت للاستعمال، ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة الأخبار أو البيانات أو الشائعات الكاذبة أو الدعايات المثيرة، وقد ساوى المشرع بين هذه الصور الثلاثة، بحيث يكفي أن يقترف الجاني إحداها حتى يقع تحت طائلة العقاب.

نشر الشائعات بقصد إثارة الفوضى:

نصت المادة (١٨٨) من قانون العقوبات على أن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من نشر بسوء قصد أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

نشر الشائعات بقصد إساءة سمعة الآخرين:

فمن أهم مخاطر ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع هي نشر الأخبار والمعلومات غير المطابقة للواقع وغير الصحيحة بالتشهير والإساءة لأشخاص بعينهم، وذلك ما يحدث في واقعنا من تصديق المستخدمين لأى خبر يُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الركن المعنوي:

يعد ترويج الشائعات في جميع حالاته من الجرائم العمدية، حيث تتجه إرادة الناشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى ترويج أخبار أو إذاعة أمر من الأمور.

العقوبة:

قانون العقوبات:

نصت المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات المصري على أن "يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها و لا تتجاور مائتي جنيه كل من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى كل من حاز بالذات أو الواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة المذكورة إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقته لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر".

ونصت المادة رقم مادة ١٨٨ من قانون العقوبات على أن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من نشر بسوء قصد أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

القانون رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم الصحافة والإعلام:

وقد نص القانون رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٨ على أن "يحظر على الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني نشر أو بث أخبار كاذبة أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون...."

بالرغم من نص المشرع المصري على أن لا يجوز للوسيلة أو الصحيفة أو الموقع الإلكتروني نشر أو بث أخبار كاذبة، إلا أنه لم ينص على عقاب ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي **القانون الإماراتي** تعتبر الشائعات بلاغات كاذبة، ويعاقب عليها بالسجن مدة تصل إلى عشر سنوات، خاصة إذا تعلقت بأمن الدولة، وأضرت بمصالح الوطن العليا، حيث نصت المادة (٢٧٦) من قانون العقوبات الإماراتي على أنه يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أبلغ كذباً أو بسوء نية، السلطة القضائية أو الجهات الإدارية بارتكاب شخص أمراً يستوجب عقوبته جنائياً أو مجازاته إدارياً . وتعاقب المادة (٢٧٥) من قانون العقوبات الاتحادي صاحب البلاغ الكاذب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر وغرامة ٣ آلاف درهم أو بإحدى العقوبتين . بالإضافة إلى ذلك ، أكدت المادة رقم (٥) من قانون الجرائم الإلكترونية عام ٢٠١٢، حددت عقوبة الحبس لمدة تصل إلى عشر سنوات، وغرامة مالية تصل إلى ربع مليون درهم، ضد كل من يقوم . إلكترونياً. بإطلاق شائعات تمس أمن الدولة، أو الحياة الخاصة، وخصوصاً أن أثر الشائعة قد يدفع المجني عليهم إلى الانتحار أحياناً. ولعل التوعية بتجريم نشر الشائعات يسهم كثيراً في الحد منها نظراً لإحساس البعض بعدم خطورة تبادل ما يصل إليه عبر الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي من شائعات أو أكاذيب.

لم ينص المشرع المصري على عقوبة السب والقذف والتشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إنما نص على حظر السب والقذف عبر المواقع الإلكترونية، ولم ينص على عقوبة التشهير.

فقد عاقب **المشرع الإماراتي** التشهير باستخدام الوسائل الإلكترونية، نصت المادة (٢١) من القانون على أن "...كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم نظام معلومات إلكترونية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر، أو الاعتداء على خصوصيته أو انتهاكها".

المطلب الثاني

آليات مكافحة ترويج الشائعات

عبر مواقع التواصل الاجتماعي

نظراً لما تمثله الشائعات من خطر يهدد الأمن الوطني للدول، فإن هناك ضرورة ملحة للتعامل الفعال والسريع مع أي شائعة، والعمل على وقف انتشارها، وهذا يقتضي التحرك على المستويات التالية:

أولاً: مستوى الدولة:

إصدار بيان من الجهة المختصة، لتوضيح طبيعة هذه الشائعة صادقة أو كاذبة، فإذا كانت لها أساس ينبغي ضرورة توضيح ما تمثله من خطورة على المجتمع واستقراره، وإن كانت كاذبة ينبغي المسارعة بنفيها، وهذا ينبغي أن يكون النهج الذي تتعامل به مختلف مؤسسات الدولة الرسمية مع مختلف الشائعات، والرد عليها بسرعة حتى لا تجد من يصدقها بين أفراد المجتمع، وانتشار مثل هذه الشائعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال إعداد القادة الذين يتعاملون مع مواقع التواصل الاجتماعي وإدراك لحجم انتشارها وكونها باتت أحد أدوات العصر الحديث وتقنياته، ومن الضروري الانفتاح عليها وتوظيفها لمصلحة الوطن وتفادي تأثيراتها السلبية.

حيث أصبح التصرف بفاعلية وبشكل واضح مع الشائعات التي تنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي أمراً ضرورياً لوأدها، والقضاء عليها في مهدها، وذلك من خلال تنمية مهارات المسئولين في كيفية التعامل مع مثل هذه النوعية من الأخبار وعدم تجاهلها أو انتظار انتهاء مفعولها؛ لأن انتشار مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية قد جعل من تبادل الأخبار وأحياناً الشائعات مادة مسلية للكثيرين.

ثانياً: المستوى الأمني:

ملاحقة الجهات المعنية لمروجي هذه الشائعات التي تنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتقديمهم للمحاكمة، لأن ترك مروجي الشائعات دون ملاحقتهم قد يدفع الآخرين بإطلاق شائعات جديدة تهدد آمن المجتمع واستقراره.

ثالثاً: المستوى الاجتماعي:

ويتعلق هذا الجانب بأفراد المجتمع، حيث يجب عليهم قبل ترويج أي خبر يأتي إليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو هواتفهم المحمول ضرورة العودة لمصادر الأخبار الرسمية في الدولة، وتوخي الحيطة والتثبت في نقل المعلومات والأنباء، حتى يمكن قطع الطريق على أولئك الذين يسعون إلى إثارة البلبلة والفوضى في المجتمع. كما يتعين على أفراد المجتمع أيضاً، أن يتعاملوا مع استخدام مواقع التواصل بحذر ومسئولية اجتماعية، وبوعي بخطورة تأثيرها السلبي، لأن ما ينشرونه قد يحدث أضراراً بالغة بالمجتمع، أو يسهم في استشراء بعض الأمور السلبية. والمؤكد أن الولاء والانتماء عاملان حيويان من شأنهما الإسهام بفاعلية في الحد من آثار الشائعات واحتوائها، ولكن يبدو أن جزءاً ما من تبادل هذه الأخبار السلبية يعبر عن قلق ورغبة في معرفة الأنباء فضلاً عن الميل الفطري للإنسان كي يضطلع بدور إعلامي، وهذا الميل هو السبب المباشر في كثير من الأحيان في رغبة البعض في لعب دور العالم ببواطن الأمور، ولكن هذا الميل سرعان ما يتم وأده في حال قامت الجهات الرسمية المعنية بتوضيح حقيقة أي أخبار أو شائعات.

رابعاً: المستوى التشريعي والقانوني:

صدر القانون رقم ١٧٥ لسنة٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وفي انتظار انتهاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من إعداد اللائحة التنفيذية للقانون، لمطاردة ومعاقبة المحرضين ضد الدولة ومستخدمي الحسابات المزيفة في ترويج الشائعات.

لقد سعت الدولة بجميع أجهزتها التنفيذية والتشريعية على مكافحة الجرائم الإلكترونية كافة والتي تمس الحياة الخاصة للأفراد، أو تخص مؤسسات الدولة المختلفة، أو القيام بأي ممارسات تقنية ومعلوماتية، يقصد منها ارتكاب أو إخفاء جريمة أو قرصنة مواقع إلكترونية تخص الغير أو مخالفة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كالإتجار بالبشر أو الأسلحة أو المخدرات، وكل ما من شأنه مخالفة أحكام القانون التي تعرض أمن ومصلحة الدولة ومؤسساتها ومواطنيها للخطر، أو تثير العنصرية والطائفية، أو تضر بالوحدة الوطنية، أو تسئ إلى الأشخاص أو المقدسات أو تنشر أي مواد تمس الأخلاق والآداب العامة وقد كان نتيجة هذا السعي هو إصدار

هذا القانون ليحفظ الدولة وأمنها القومي ضد كل الأخطار التي قد تتعرض لها من وراء ارتكاب مثل تلك الجرائم.

إن سن القوانين التي تحارب جرائم الإنترنت بكل أشكالها، خاصة القيام بنشر الأفكار التي تحض على التطرف والعنف والإرهاب، والإساءة إلى الأشخاص والأديان والمعتقدات، في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، ضرورة لمواجهة الممارسات التي قد تؤدي إلى أفعال غير مشروعة، وكذلك لنواجه بها الجرائم المالية وجرائم الاعتداء على خصوصية الأفراد، والجرائم التي تمس أمن الدولة، باستخدام شبكات وتقنيات المعلومات.

وبالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات، كما تعمل الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على رفع منسوب الوعي والثقافة لدى مستخدمي التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وبرامج، وتعريفهم بالطرق التي تستخدم في الإساءة أو الاستغلال عبر الوسائل التكنولوجية، من خلال إقامة دورات وورش عمل تنشر الوعي بين المستخدمين، وتعزز لديهم المهارات اللازمة لتحقيق الاستخدام الآمن للبرامج والأجهزة الإلكترونية، بما يعزز استراتيجية الدولة في مواجهة الجرائم الإلكترونية، التي تعتمد على إشراك الجهات المعنية كل في مواجهة هذه الجرائم.

نوصي بضرورة تشديد العقوبات في القانون المصري على مروجي الشائعات، والنص على تجريم ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

خامساً: المستوى الديني والأخلاقي:

ذلك من خلال مزيد من التوعية الدينية لأفراد المجتمع، وذلك من منطلق أن الشائعات أمر مناف لما جاء به الدين الإسلامي جملة وتفصيلاً، لأن الدين يحرص على سلامة المجتمع من كل ما يصيب أفراده من أخلاق فاسدة أو عقائد باطلة أو سلوك سلبي، والشائعات حذر منها القرآن الكريم في كثير من آياته، كما حذرت منها السنة النبوية، حيث قال الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين". وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" فنبّه إلى اللسان قبل اليد لأنه من المعروف أن "جروحات السنام لها التئام ولا يلتئم ما جرح اللسان".

سادساً: المستوى الإعلامي:

تحولت بعض المنافذ الإعلامية في الآونة الأخيرة من دون قصد إلى مروج للشائعات، بتداولها معلومات غير موثقة، وهذا يتطلب أمران: أولاً ضرورة تحقق وسائل الإعلام من صحة المعلومات التي تنشرها وذلك من الجهات الرسمية، وثانياً وضع استراتيجية إعلامية وقائية تستخدم وسائل الإعلام كافة من أجل توعية أفراد المجتمع بمفهوم الشائعات والظروف المرتبطة بنشأتها وتطورها والمخاطر والآثار الناجمة عنها، وكيفية تحليلها للكشف عما تتضمنه من أكاذيب ومغالطات.

حيث إن غالبية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بما فيها الفيس بوك الذي يعتبر أكبرها حجما وعددا من حيث المشتركين يقومون باستخدام هذه المواقع للتعارف وإيجاد أصدقاء جدد، لكن هناك فئة أخرى من الأفراد تهتم بالتسويق للشائعات والأكاذيب التي ليس لها مصدر موثوق فنشر الشائعات عبر الفيس بوك الذي يعرض الأشخاص المشتركة فيه بطريقة سهلة وبسيطة بروفيلات افتراضية عن شخصيات حقيقية واقعية، فهي تتلقى وتستهلك المعلومة أي كانت جهاتها أو مصدرها بطريقة سهلة وبسيطة فقط يحتاج القائم بنشر هذه الشائعات على مجموعة من الطرق لإيصالها شريحة كبيرة من المجتمع.

لذا يجب بذل مزيد من الجهود الإعلامية لتوعية الأفراد بشأن خطر تناقل الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يقوم كثيرون بتناقل ما يصل إليهم من دون تثبت وإدراك لحجم انتشار هذا المحتوى وتأثيره السلبي، سواء على صعيد إثارة البلبلة أو تحقيق أهداف الجهة التي قامت بنشر هذا المحتوى للمرة الأولى، كما أن من الضروري أيضاً تبني نهج إعلامي إيجابي مبادر.

التدريب والتوعية على كيفية التعامل مع المحتوى المنشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي وذلك عن طريق جهات مختصة كوحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية لتساعد على الحد من ترويج الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

يقع على عاتق أجهزة الدولة بمختلف قطاعاتها حماية أفراد المجتمع وتوفير الأمن لهم بمفهومه الشامل، فالمجتمع بقواه البشرية والمادية والفكرية من حقه أن يطالب الدولة بحماية كيانه من أولئك الأفراد السلبيين، الذين يستطيعون بما يطلقونه ويروجونه من شائعات أن يؤثروا بشكل سلبي على المجتمع، وخصوصا على بعض أفراده من ذوي المستوى الثقافي المنخفض،

الذين لا يستطيعون أن يتبينوا الحقيقة بأنفسهم، وهنا تبرز مسئولية أجهزة الدولة المختلفة في مواجهة الشائعات.

وسائل مكافحة الشائعات والوقاية منها:

تبقى وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها، بحرا من الحرية للأفراد الذين يمارسون نوعا من المعارضة الافتراضية، إلا أن هذا الجانب من الحرية، أعطى في نفس الوقت للأفراد على اختلاف توجهاتهم و انتماءاتهم سواء كانوا رسميون أو غير رسمين فسحة واسعة لنشر الأفكار والمعلومات المغلوطة، بغرض التحريض وغرس الفتن والكراهية في المجتمع تجاه مسئوليه والمؤسسات الرسمية ما يؤدي إلى إيجاد مجتمع محطم نفسيا مهيئاً لخلق نوع من عدم الاستقرار، وبتالي زعزعة الاستقرار السياسي ولأمني لدولة بتعميق الممانعة في المشاركة الحياة السياسية (مجتمع سلبي) والإدمان، فإن لم تستطع مواقع التواصل الاجتماعي زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للدولة بطريقة مباشرة فإنها على الأقل أصبحت مرتعا لناشري الشائعات والادعاءات لها تأثير في خلق مجتمع سلبي سياسيا على المدى الطويل وخلق أفراد يسهل تحريكهم بنقرة الفأرة للحاسب الآلي أو الهاتف المحمول.

تبقى هنا فيما يجب أن يتحلى به المواطن من وعي كافي كي يميز بين هذه الصفحات الإلكترونية فإنه لابد من تبني مقاربة ثقافية توعوية، حيث تكمن المشكلة في الوعاء الثقافي والديني للمجتمع الافتراضي الواسع الذي يبحر في هامش واسع من الحرية، فالحرية المطلقة بدون قيد أو شرط يطرح ضرورة التوجه نحو الحرية المنظمة، بقوانين واضحة وصارمة بما يتماشى مع الأصول الدينية والأخلاقية، من أجل حماية الأفراد من الشائعات والابتزاز والقذف والتشهير وأن يضع حدا لهذه الظاهرة.

لابد أن يتحلى الأفراد متلقو هذه الأخبار بالمسئولية إذ عليهم قبل ترويج أي خبر يأتي إليهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو هواتفهم المحمول ضرورة العودة لمصادر الأخبار الرسمية في الدولة.

تشديد الجهات المعنية على ملاحقة مروجي هذه الشائعات عبر مواقع التواصل، وتطبيق أقصى العقوبات التي يقررها القانون المصري على مروجي الشائعات، سواء بقصد أو من دون قصد، وخاصة ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

العمل على مزيد من التوعية الدينية لأفراد المجتمع، وذلك من منطلق أن الشائعات أمر مناف لما جاء به الدين الإسلامي جملة وتفصيلا.

ضرورة تدقيق وسائل الإعلام من صحة المعلومات التي تنشرها وذلك من الجهات الرسمية، وثانيا وضع استراتيجية إعلامية وقائية تستخدم وسائل الإعلام كافة من أجل توعية أفراد المجتمع بمفهوم الشائعات والظروف المرتبطة بنشأتها وتطورها والمخاطر والآثار الناجمة عنها، وكيفية تحليلها للكشف عما تتضمنه من أكاذيب ومغالطات.

الخاتمـــة

أدى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي إلى سرعة انتشار الشائعات كما أضفى عليها العديد من المزايا مثل اتساع نطاقها وجاذبيتها وسرعة وصولها للطرف المعني مما جعلها تهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي في أي مجتمع، الأمر الذي يلحق الضرر بالفرد والمجتمع بصفة عامة.

لذا يجب التعامل مع الشائعات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة احترافية مدروسة ومن خلال الوسائل المختلفة.

حيث أصبحت ظاهرة ترويج الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي أكثر انتشاراً، ويعتبر زيادة اختراق الإنترنت والثقة في المعلومات الإلكترونية من بين العوامل المساهمة في زيادة انتشار الشائعات مع إمكانية إرسال رسائل نصية خلالها.

ويرجع السبب وراء انتشار الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى الطبيعة الفورية التي تقدمها التحديثات المعلوماتية، وتندرج الشائعات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت تصنيف العرض الاجتماعي لآراء الشخصية.

ولِما كانت خاتمة البحث ليست مجرد ترديد لما يحويه البحث من تقسيمات، ولكنها انعكاسٌ لما توصلنا إليه، فقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة توصيات سوف أوجزها على النحو التالي:

التوصيات:

- يجب تكليف النيابات بضبط كل ما ينشر من الشائعات واتخاذ الإجراءات الجنائية بشأنها، حيث إن هناك من يثيرون الشكوك حول الدولة ومؤسساتها، عن طريق ترويج الشائعات التي من شأنها تكدير الأمن العام وإشاعة الفوضى والفتنة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
- ضرورة زيادة وسائل تثقيف العاملين في مجال القضاء على التعامل مع جرائم مواقع التواصل الاجتماعي، سواء في مجال الضبط أو التحقيق أو المحاكمة.
- إنشاء مركز إعلامي وبحثي مستقل للسيطرة على الشائعات ويعمل على تتبع مصادرها وتحليلها ونفيها على أسس علمية ونشر ثقافة التعامل معها.
- دعوة وسائل الإعلام المختلفة إلى تأهيل كوادرها وتدريبهم على سبل التحقق من الأخبار والمصادر الإلكترونية والقدرة على الإثبات الإلكتروني بكافة أشكاله.
- عقد ندوات وورش عمل تناقش موضوع ترويج الشائعات كيفية التعامل معها من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة.
- ضرورة زيادة الأبحاث المرتبطة بموضوع الشائعات من خلال الوسائط الإعلامية والتكنولوجية الحديثة.
- ضرورة العمل على تطوير التشريعات لمواجهة ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لحماية الدولة والمواطنين، بإجراء تعديلات تشريعية تفرض رقابة صارمة على المواقع والصفحات التي تروج الشائعات، وإمداد جهات الضبط القائمة على مراقبة هذه المواقع تحتاج بالدعم تكنولوجي بتوفير وسائل تكنولوجية حديثة وأفراد مدربين للتعامل مع هذه المواقع وتشديد عقوبة جرائم السب والقذف في قانون العقوبات.
- ضرورة القيام برصد وتوصيف وتحليل ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي وإخضاعه للدراسة المتعمقة بهدف الكشف عن اتجاهات الرأي العام في العديد من الشائعات.
- يجب أن تتم مواجهة الشائعات على أكثر من محور، الأول هو التعامل السريع معها من جانب أجهزة الدولة، وهذا يتم فعلاً من خلال وحدة رصد مواقع التواصل الاجتماعي بمجلس الوزراء، والثاني المحور الأمني من خلال رصد مروجي الشائعات والقبض

عليهم وتقديمهم للمحاكمة وأخيراً التعامل معها تشريعياً بتغليظ العقوبات لتكون رادعة للجميع.

- ضرورة التعامل مع الشائعات التي يتم ترويجها على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف الإساءة للدولة وإثارة البلبلة بين المواطنين، ووضع قانون لتغليظ عقوبة ترويج الأكاذيب والشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومعاقبته بعقوبة الجناية لتصل إلى السجن ١٠سنوات وغرامة مالية لا تقل عن مليوني جنيه.
- ضرورة رصد الصفحات القائمة على ترويج الشائعات وإغلاقها، وهو الدور المنوط بالأجهزة الأمنية، لأن هذه الصفحات تهدد الأمن القومي للبلاد، وضرورة قيام المؤسسات الإعلامية والحكومية بنشر المعلومات الصحيحة للمواطنين لنفي هذه الأكاذيب.
- ضرورة قيام الهيئات والمؤسسات الحكومية بإنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي للرد على الشائعات التي تطلقها الجماعات المغرضة التي تختلق الشائعات للنيل من استقرار مصر عبر تزييف الحقائق، واجتزاء بعض الأحاديث للوصول لأهدافها الخبيثة.
- ضرورة توعية الشباب وتنمية حرصهم في التأكد من صحة المعلومات والأخبار والتحقق منها والمنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي.
- يجب وضع استراتيجية متكاملة لمواجهة سيل الشائعات على جميع الأصعدة الإعلامية والإلكترونية والأمنية، ونشر ثقافة الحصول السريع على المعلومة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من مصادرها الصحيحة.
- وضع مجموعة من الآليات لمواجهة ترويج الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، منها نشر الأخبار الدقيقة والموضوعية التي تتسم بالصحة والموضوعية على مواقع التواصل الاجتماعي، والتأكد من صحة المعلومات والأخبار والروابط الواردة مع الخبر المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدام الوسائل التقنية والحديثة فى رصد وتتبع مصادر الشائعات، وتحديد مصادر الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي ومروجيها والتشهير بهم ومحاسبتهم، والسرعة في الرد على الشائعات المنشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتكذيبها،

- التعاون بين الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي والجهات الأمنية لمكافحة الشائعات وملاحقة مروجيها، ورفع المستوى الثقافي للمستخدمين والتحلي بالتفكير المنطقي والنقدي عند متابعة أي خبر عبر مواقع التواصل الاجتماعي
- ضرورة تبنى وزارتيْ التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي بوضع مقرر دراسي يتناول خطورة الشائعات وأثارها السلبية وكيفية التصدي لها، ووضع عقوبات رادعة لنشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومضاعفة العقوبات على مروجي الشائعات، وفرض رقابة على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وحظر ما ينشر عبرها من شائعات، وإغلاق المواقع المشبوهة التي تروج لهذه الشائعات.

وبعد أن انتهينا من إعداد هذا البحث بحمد الله في غير تطويل ممل أو إيجاز مخل فهذا في النهاية جهد إنساني، ولابد من الاعتراف بقصور العمل مهما بلغت المحاولات لأن الكمال لا يكون إلا لله وحده. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

قائمـــة المراجــع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

د/دينا عبد العزيز فهمي، الحماية الجنائية من إساءة استخدام مواق التواصل الاجتماعي، دار النهضة العربية، ٢٠١٨.

د/ ذياب موسى البداينة، استخدام التقنيات الحديثة في الشائعات، ندوة أساليب مواجهة الشائعات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١.

أ/ متعب بن شديد الهماش، تأثير الشائعات على الأمن الوطني، الدورة التدريبية بعنوان أساليب مواجهة الشائعات، كلية التدريب ، الرياض، الفترة من ١٤٣٤/٦/١٤/١٠ هـ- الموافق ٢٠١٢/٢٤/٢٠.

هباس بن رجاء الحربي، الشائعات ودور وسائل الإعلام في عصر المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٢.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

❖ **Français Références:**

Denis Baresch:

Sécurité et confiance dans la communication électronique - pour une approche européenne, Revue du Marché commun et de l'Union européenne, N° 420 du 10/07/1998.

Diane de Bellescize:

Fake news : une loi polémique, qui pose plus de questions qu'elle n'en résout , Constitutions , N° 04 du 25/03/2019.

Pierre Januel:

Fausses informations : les propositions de loi n'évoluent pas ,Dalloz actualité 12 octobre 2018.

R**omain Rambaud:**

Lutter contre la manipulation de l'information ,AJDA , N° 08 du 04/03/2019.

ثالثاً: المراجع الإنجليزية:

Caroline Fohlin& Thomas Gehrig and other:

Rumors and Runs in Opaque Markets: Evidence from the Panic of 1907,8 Aug 2016.

Cass R. Sunstein:

She Said What?' 'He Did That?' Believing False Rumors, Harvard Public Law Working Paper No. 08-56, 16 Dec 2008.

Chaitanya Kaligotla:
The Diffusion of False Ideas Through Social Media, INSEAD Working Paper No. 2015/53/OBH 27 Dec 2018.

Hui-Ling Yang& Wei-Pang Wu:

The Effects of Consumers' Belief regarding Internet Rumors on Purchasese Intention from Different Spreading Channels ,International Journal of Information Systems, Management Research & Development (IJISMRD), Vol. 6, Issue 1, 1-8, Jun 2016.

Yuko Tanaka& Yasuaki Sakamoto:

Toward a Social-Technological System that Inactivates
False Rumors Through the Critical Thinking of Crowds, Proceedings of the 46th Hawaii International Conference on System Sciences (HICSS-46), 649-658, 3 Apr 2013.

Transmission of Rumor and Criticism in Twitter after the Great Japan Earthquake, Annual Meeting of the Cognitive Science Society, 22 Sep 2012.